خريطة طريق الاقتصاد المصرى*

أ.د. فخرى الدين الفقى**

الرؤية: الارتقاء التدريجى بمستوى معيشة وجودة الحياة لكل المصريين.
الرسالة: الإلتزام بما جاء فى الدستور بدعم حق المواطن فى حياة كريمة ومستقرة وآمنة أساسها دعم التوجه نحو بناء دولة مدنية ديموقراطية ويدعمها نظام اقتصادى يقوم على المبادرة الفردية وآليات السوق المنضبط يستهدف تحقيق التنمية الشاملة.

الأهداف الاستراتيجية لخريطة الطريق الاقتصادية :

الشروط الضرورية والكافية

١) الشروط الضرورية :

١. دعم آليات التوجه نحو الديموقراطية (تعددية جزبية – تداول سلطة – حرية التعبير).
٢. تحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى.

---

* محاضرة القيت فى الموسم الثقافى بمقر المجمع العلمى المصرى.

** استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٢) الشروط الكافية :

١. إصلاح الاختلالات المالية وتصحيح الهياكل الاقتصادية.
٢. تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال تعزيز شبكة الحماية الإجتماعية.
٣. التنمية البشرية وتحسين جودة رأسي المال البشرى.
٤. دعم البنى الاساسية (التحتية والبشرية).
٥. الاصلاح الادارى وخلق منظومة للحكم المحلى.
٦. الاصلاح التشريعى بما ينسجم مع دستور ٢٠١٤.
٧. اصلاح الاختلال الديموجرافى بالخروج من الوادى الضيق.
٨. تعزيز العلاقات الخارجية بحيث تكون داعمة للتنمية الشاملة.

محاور خريطة الطريق الاقتصادية

المحور الأول

تحقيق التعافى الاقتصادى

"٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠١٦/٢٠١٥"

أولاً – تحديد المعدلات السنوية للنمو الاقتصادى الحقيقى الممكن ويتم ذلك من خلال:

- مراجعة أداء القطاعات الحقيقية بمراجعة (الزراعة والصناعة والتشييد والطاقة) خلال العشر سنوات السابقة على رسم خريطة الطريق.
- مراجعة أداء القطاعات الحقيقي الخدمية لكل من (التعليم والصحة والنقل والاسكان والسياحة والخدمات الحكومية ... ألخ) خلال العشر سنوات السابقة على رسم خريطة الطريق.

ثانياً – تحديد المعدلات السنوية للاستثمار اللازمة لتحقيق تلك المعدلات التنموية ويتم ذلك من خلال :

- مراجعة الاحتياجات الاستثمارية لكل من القطاعات السلعية والخدمية بأستخدام معدلات رأس المال / الناتج (Capital/Output Ratios) فى تلك القطاعات الحقيقية.
- يمكن تأكيد ذلك من خلال تطبيق نموذج قياسى يبين علاقة السببية بين الاستثمار المحلى الإجمالى والناتج المحلى الإجمالى ياخذ هذ النموذج القياسى الشكل التالى LDI=.a+a1(LGDP) حيث يشير (LDI) إلى اللوغاريتمو الطبيعى للاستثمار المحلى، GDP يشير إلى اللوغاريتم الطبيعى للناتج المحلى الإجمالى لفترة ابطاء واحدة.

ثالثاً – فى ضوء معدلات الاستثمار السابقة يتم تحديد الاحتساجات السنوية من فرص العمل ومن ثم تحديد نسبة الخفض فى معدل البطالة ويتم ذلك من خلال :

- تحديد الاعداد السنوية للداخلين الجدد لسوق العمل وتصنيف تخصصاتهم.
- تحديد اعداد وتخصصات العاطلين اجبارياً عن العمل.
- تقدير قدرة الاستثمارات المحلية على خلق مزيد من فرص العمل سنوياً من خلال تطبيق معدلات الاستثمار للمعمل (Capital / Labor Ratios).

رابعاً – تعبئة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية ويتم ذلك من خلال :

- **المصدر الأول:** تحفيز مدخرات القطاع العائلى (٩٠ مليون فرد).
- **المصدر الثانى:** تحفيز مدخرات قطاع الأعمال (العام والخاص).
- **المصدر الثالث:** تحفيز الادخار السالب للحكومة من خلال تقليص العجز فى الموازنة الجارية لها (ايراد جارى – انفاق جارى).

خامساً – تقدير حجم الفجوة التمويلية السنوية بين الاستثمارت المخططة والمخرات المحلية ويتم ذلك من خلال :

- الفجوة التمويلية = الاستثمارات المحلية المخططة – المدخرات المحلية.

سادساً – تمويل الفجوة التمولية السنوية :

- **المصدر الأول:** الاستثمارات العربية والأجنبية (المباشرة وغير المباشرة)، سواء بالمشاركة مع الحكومة أو بدونها، يتطلب ذلك تحسين مناخ الاستثمار (تصحيح هيكلى).
- **المصدر الثانى:** الاقتراض الميسر من الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية.
- **المصدر الثالث:** المنح المساعدات التنموية التى تتلقاها مصر.

سابعاً – تحديد معدل التضخم المستهدف سنوياً من خلال ضبط السيولة النقدية ويتم ذلك من خلال :

- تحديد معدل التضخم المستهدف سنوياً .
- تقدير معدل النمو السنوى فى الطلب على السيولة المحلية من خلال المعادلة : Ln M/P= a.+a1 Ln Y + a2 Ln I + a3 Ln DUM +e حيث M/P الارصدة النقدية الحقيقية فى الفترة Y,(t) : الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الفترة (t)، / : سعر الفائدة فى الفترة (t)، DUM : متغير صورى يعكس التغييرات السياسية والامنية فى الفترة (t). E : متغيرات أخرى مفسرة وعشوائية فى الفترة (t).
- تحديد معدل النمو السنوى فى عرض السيولة المحلية من خلال المسح النقدى للجهاز المصرفى (له علاقة بعجز الموازنة والاداء الكلى لميزان المدفوعات).
- معدل التضخم المستهدف سنوياً = معدل النمو فى السيولة – معدل نمو الناتج الحقيقى.
- تحديد سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائد الاسمى – معدل التضخم المتوقع.

ثامناً – تحقيق وضع ممكن وقابل للاستمرار فى ميزان المدفوعات BOP Viability **ودعم استقرار سعر الصرف ويتم ذلك من خلال :**

- تقدير قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية السنوية.
- تقدير قيمة صافى التحويلات وصافى دخل الاستثمارات سنوياً.
- تقدير صافى انتقالات رؤوس الأموال (استثمارات وقروض وسداد مديونيات خارجية).

المحور الثانى

السياسة المالية والإجراءات والتدابير ذات الصلة

١. احداث خفض تدريجى لعجز الموازنة العامة للوصول به إلى النسبة الامنة (٣% من الناتج المحلى الإجمالى) من خلال مراجعة مستمرة للإيرادات العامة (ضريبية وغير ضريبية).
٢. إعادة صياغة المنظومة الضريبية وتحويل منظومة الدعم العينى (المنتجات الغذائية والبترولية) إلى دعم نقدى بنظام الكروت الذكية مؤقتا فى السنتين الاوليتين مع الالغاء لتلك الكروت فى السنة الثالثة للبرنامج مع زيادة دخول الفئات المستهدفة وربطها بالانتاج والحصول على بعض الخدمات الاجتماعية لتقليل نسب التسرب من التعليم ورفع عدد ونسب المستفدين من التطعيمات وبعض البرامج الصحية الهامة.
٣. تطبيق نظام موازنات البرامج والاداء لضبط وترشيد الانفاق العام.
٤. اعطاء أولوية لزيادة الاستثمارات العامة فى مجال البنية الاساسية من مرافق عامة وكافة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة بما يتفق مع ما جاء بدستور مصر ٢٠١٤.
٥. الاهتمام بالبرامج الاجتماعية المتصلة برفع مستويات معيشة للطبقات الفقيرة والمهمشة ومحاربة الفقر وضمان حد أدنى لدخولهم وتوفير حياة ادمية تليق بهم كمواطنين.

٦. تطبيق نظام وحدة الموازنة العامة وللرقابة على مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة وفض الاشتباك المالى تدريجيا بين كل من وزارتى المالية والضمان الاجتماعى.
٧. التنسيق بين كافة الوزارات ذات الصلة فى العمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطبيق اصلاحات ادارية وتشريعية تتصل باصدار قوانين الاستثمار الموحد والاضى الموحد لمحاربة البيروقراطية المتخلفة والفساد المتجزر وانهاء المنازعات التعاقدية والضريبية وقوانين المشتروات الحكومية والافلاس والتخارج واصلاح اسواق العمل وتوفير مزيد من الائتمان لمعالجة تعثر بعض وحدات القطاع الخاص.
٨. اعادة النظر فى منظومات الهيئات الاقتصادية وقطاع الاعمال العام بضمها فى اطار صندوق سيادى لادارتها بمعرفة شركة متخصصة لإدارة الاصول لتعظيم العائد منها لكى تتحول خسائرها الصافية الى فائض يصب فى زيادة ايرادات الموازنة العامة.
٩. اعادة هيكلة الدين العام (المحلى والاجنبى) وفى هذا الخصوص يمكن استخدام الاساليب المالية الحديثة فى مبادلة الديون واسعار الفائدة، وتحويل فترات استحقاقها من قصيرة الاجل إلى متوسطة وطويلة الأجل، فضلا عن تخفيض اسعار فائدتها.

أولاً – السياسة النقدية والإجراءات والتدابير :

١. تخفيض معدلات الزيادة فى صافى الائتمان المحلى الموجه لتمويل عجز الموازنة، وهو ما يتطلب تخفيض عجز الموازنة ليصل إلى ٩% من إجمالى الناتج المحلى بنهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وبشكل تدريجى حتى يبلغ الحدود المقبولة أى نحو ٣% فى الأجل المتوسط.
٢. زيادة معدلات الائتمان المحلى الموجه لقطاع الأعمال (خاص وعام) بشكل يعوض الخفض فى البند السابق.

٣. اتباع سياسة سعر فائدة أكثر تيسيراً لتبلغ نحو أقل من ١٠% بنهاية عام ٢٠١٥، وبشكل تدريجى على المدى المتوسط، لخفض تكلفة الاقتراض ودعم دور القطاع الخاص فى زيادة الانتاج وخلق مزيد من فرص العمل.
٤. تعزيز الاحتياطيات من النقد الاجنبى لتصل الى نحو ٢٠ مليار دولار (بما يغطى ٤، ٥ شهر واردات) بنهاية عام ٢٠١٥ وتفعيل دور سوق الصرف البينى والتوحيد التدريجى لسعر الصرف بين السوق الرسمى والسوق الموازية (السوداء).
٥. استهداف السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى لمعدلات تضخم أقل من ٩% وبشكل متدرج فى الأجل المتوسط ليصل إلى أقل من ٣%، بهدف تخفيض تكلفة المعيشة خاصة للفئات منخفضة الدخل.

ثانياً – سياسات وإجراءات وتدابير متنوعة :

١. التنسيق بين الوزارات المختلفة لتذليل كافة المشاكل والمعوقات التى تواجه الشركات والمصانع المتعثرة والمغلقة البالغ عددها نحو ٥٠٠٠ شركة ومصنع فى كافة القطاعات.
٢. التنسيق مع الوزارات ذات الصلة لإعادة هيكلة ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام ووضع برنامج لحسن إدارة أصول تلك الشركات من خلال إنشاء صندوق سيادى وادارة محترفة لهذا الصندوق تمهيداً لخصخصتها تدريجياً فيما بعد فى إطار من الشفافية مع استثناء غيرها من الشركات الاستراتيجية وكذلك التى تمس الأمن الوطنى.
٣. التنسيق بين الوزارات ذات العلاقة للبدىء فى إعادة النظر بصورة شاملة وتدريجية لهيكل الأجور والمرتبات للعاملين بالجهاز الادارى والهيئات الاقتصادية وقطاع الاعمال العام ومختلف مؤسسات الدولة لتحسين انتاجيتهم ولضمان معاش لائق للمواطن يضمن له حياة كريمة عند التقاعد.
٤. التعاون والتنسيق بين كافة الوزارات ذات العلاقة للقيام بوضع برنامج شامل للاصلاح الادارى والتشريعى بغية محاربة الفساد الادارى وتحديث البنية التشريعية خاصة الاقتصادية منها والمالية.

المحور الثالث

مرحلة التصحيح الهيكلى

ملحوظة : لا يوجد فاصل زمنى بين تلك المحاور ولكن يوجد تداخل فيما بينها، ومنها ما يلى :

١. تحقيق مزيد من الاستقرار والانضباط المالى المستدام فى الموازنة العامة للدولة بحيث تستمر الجهود الحكومية لخفض العجز لكى يصل الى النسب المريحة والمتعارف عليها (٣% من الناتج المحلى الاجمالى) أو أقل منها وأن تستمر الجهود الداعمة لاعادة هيكلة الموازنة لتكون بنودها أكثر عدلاً ومحفزة للتنمية المعمرة والنمو الشامل.

٢. هذا فضلا عن احتواء الاتفاعات السعرية غير المبررة بتخفيض معدلات التضخم وتعزيز احتساطى البنك المركزى من النقد الاجنبى وتحقيق استقرار سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية الاخرى خاصة الدولار .

٣. تصحيح التشوهات فى هياكل المنظومات التالية :

أ. هيكل العاملين وهيكل الأجور والمرتبات بالجهاز الادارى للدولة وهيئاتها الاقتصادية وقطاع اعمالها. الاتجاه نحو خفض اعداد العاملين بها (نحو ٦,٨ مليون موظف) بتجميد التعيينات الجديدة مع مراعاة قدرة القطاع الخاص على استيعاب اعداد الباحثين الجدد عن وظائف فى سوق العمل والبالغ عددهم نحو ٤٥٠ الف سنويا، فضلا عن سحب ما لايقل عن نفس العدد من اعداد العاطلين الحاليين والبالغ عددهم نحو ٣,٥ مليون عاطل. أما فيما يتعلق بالاجور فلابد من إعادة النظر فى توصيف وتقييم الوظائف الحكومية مع ضرورة رفع نسبة اساسى المرتب ليصل تدريجيا الى ان يمثل ٨٠% من اجمالى الاجر والتى يستقطع على اساسها حصة العامل ورب العمل فى التامينات الاجتماعية.

ب. تحسين منظومة التامينات الاجتماعية بالتوازى مع استرداد باقى اموالها الخاصة من وزارة المالية لفض الاشتباك مع المال العام هذا فضلا عن ضرورة تحسين الاحوال المعيشية لاصحاب معاش المتقاعد البالغ عددهم نحو ٩ مليون متقاعد ورب اسرة بمنحهم زيادات سنوية اعلى من تلك المقدمة لموظفى الدولة، ويعد ذلك احد المكونات الهامة لشبكة الحماية الاجتماعية.

ت. تحسين مظومة أصحاب معاش الضمان الاجتماعى (سن ٦٥ سنة فأكثر من الحرفيين وأصحاب الاعمال الحرة الصغيرة والعمالة الزراعية المؤقتة وغيرهم) من خلال زيادة اعداد المستفدين من هذه المظلة الاجتماعية (يبلغ عدد المستفدين الان يقترب من ٣ مليون مستفيد من إجمالى نحو ٥ مليون رب أسرة) هذا فضلا عن مضاغفة تلك المعاشات الى نحو ٨٠٠ جنيه شهرياً نهاية ٢٠١٥، وبشكل تدريجى فى الاجل المتوسط لضمان معيشة كريمة لهم (يعد ذلك ايضا عنصر أخر من العناصر الهامة فى شبكة الحماية الاجتماعية).

ث. إعادة هيكلة منظومة الضرائب لكى تكون أكثر حصيلة وعدلاً وأقل تعقيداً. فبالنسبة لضريبة دخل الافراد مطلوب أن تكون أكثر تصاعدية وبحيث يتم تعديل فئات الشرائح وزيادة عددها إلى ٦ شرائح بدلاً من الاربعة الحالية، مع رفع أعلى سعر لها حالياً من ٢٥% المفروضة على أعلى شريحة حالية (الرابعة) لتصل إلى سعر ٣٥% على من يزيد دخله على المليون جنيه فى السنة. هذا مع ضرورة الابقاء مؤقتا على الضريبة النسبية المقطوعة على دخل الشركات والمؤسسات عند مستواها الحالى تحفيزاً لقطاع الاعمال (الخاص والعام) ويتطلب ذلك إلغاء الضريبة الاستثنائية المفروضة لمدة اقصاها ثلاث سنوات وبواقع ٥% على من يزيد دخله على المليون جنيه. ويعد ذلك أحد المحاور الهامة فى شبكة الحماية الاجتماعية.

- البدء فى تطبيق كل من ضريبة القيمة المضافة بديلاً عن ضريبة المبيعات، وكذلك الضريبة العقارية، ومراجعة ضريبة المكاسب الرأسمالية والتوزيعات النقدية للتعاملات بالبورصة المصرية. وأخيراً مراجعة الضرائب الجمركية وتشديد الرقابة على تحصيلها وعلى المنافذ الجمركية لمنع عمليات التهريب. إن إعادة هيكلة المنظومة الضريبية تعد عنصراً آخر من العناصر الهامة لشبة الحماية الاجتماعية.

إعادة هيكلة منظومة الدعم :

١. ان استخدام نظام الفوترز (الكوبونات أو الكروت الذكية) تعد خطوة هامة أولية فى وقف الهدر فى هذه المنظومة التى جعلت ثلثى الدعم يذهب إلى غير مستحقية (المقتدرين) وساهم بشكل ادى الى ان الغنى قد ازداد غنى وان الفقير ازداد فقراً. ان المنظومة الجديدة للدعم سواء فى مجال رغيف الخبز والسلع الاساسية أو المنتجات البترولية (بنزين/سولار/ديزل – اسطوانات البوتجاز) باستخدام الكروت الذكية تعد اكثر دقة فى استهداف الفئات المستحقة وتوصيل الدعم إليها.
٢. يتم الغاء نظام الكروت الذكية (دعم شبه نقدى) تدريجياً وعلى مدار الست سنوات القادمة (فترة البرنامج) ليحل محله دعم نقدى بالكامل لنحو ٢٠ مليون أسرة وهم العاملون بالحكومة بإضافته للأجور هم وللمتقاعدين ومعاشات الضمان الاجتماعى باضافته لمعاشاتهم. وما دون ذلك تستمر هذه المنظومة.

اعادة هيكلة منظومة قطاع الاعمال العام :

يبلغ عدد هذه الشركات ١٥١ شركة شاملة الخمس شركات التى تم استردادها مؤخراً بحكم قضائى يضمها ٩ شركات قابضة منها ما يحقق ارباحاً ومنها ما يعانى من خسائر الا ان العائد على اجمالى اصولها يعد متواضع جداً ولا يتعدى نسبة ٢%.

إعادة هيكلة منظومة عدد ٥١ هيئة اقتصادية:

منها ما يحقق ارباحاً كهيئة قناة السويس والهيئة العامة للبترول والبنك المركزى وغيرهم ومنها ما يعانى من خسائر كبيرة كالهيئة العامة لسكك حديد مصر وهيئة النقل العام واتحاد الاذاعة والتليفزيون وغيرها. الا ان محصلة صافى اعمالها خسائر تقدر بنحو ٣ مليار جنيه مصرى سنوياً تدفعها موازنة الحكومة مما يزيد من العجز الكلى بها. لذا من المفيد ان يضم تلك المؤسسات صندوق سيادى تقوم شركة متخصصة بإدارة أصوله لتحقيق عائد منهالا يقل عن ١٠% سنوياً.

إعادة هيكلة منظومة أسواق العمل مطلوب :

١. إعادة النظر فى قانون العمل والقوانين ذات الصلة كالحد الأدنى والأقصى للاجور ووضع تشريع يختص بتقديم اعانة تعويض ضد البطالة وكبداية يمكن تحديد حد ادنى ٥٠٠ جنيه شهرياً ولمدة أقصاها سنة ويقوم خلالها المتعطل بالبحث عن فرصة وتوضع بشرط محددة لمن تنطبق عليهم حالة البطالة الاجبارية.
٢. نشر مكاتب التوظيف الخاصة فى جميع اقاليم مصر.
٣. ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

إصلاح منظومة أسواق المنتجات :

١. تتسم أسواق المنتجات فى معظمها بدرجة عالية من الاحتكارات وسيطرة قلة من المنتجين الكبار مع درجة عالية من الجمود فى إنتاج معظم السلع مع دور هامشى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر مما يجعلها قادرة على رفع أسعار منتجاتها ومن ثم زيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى. لذا فإن زيادة درجة تنافسية وديناميكية اسواق المنتجات فى مصر ومن ثم تخفيض معدلات التضخم بها يتطلب زيادة ديناميكية ودعم منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر بحيث يتحول المشروع مع مرور الزمن من متناهى فى الصغر إلى صغير ثم إلى متوسط وأخيراً إلى مشروع عملاق وهكذا دواليك.

٢. لذا من الضرورى عمل مراجعة شاملة للقوانين ذات الصلة كقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر وقانون حماية المستهلك.

إعادة النظر فى منظومتى التعليم والصحة :

١. البدء فى صياغة برنامج للمشاركة الأهلية فى خدمات الصحة والتعليم بحيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى المساهمة فى إنشاء مدارس وجامعات أهلية. هذا البرنامج يفتح مشاركة جديدة للمجتمع المدنى فى الخدمات التعليمية والصحة، الغرض منه تقديم هذه الخدمات بتسهيلات من الصندوق الاجتماعى وبنك ناصر الاجتماعى بالإضافة إلى توفير الحكومة للاراضى المرفقة بأسعار مناسبة واللازمة لإقامة المدارس والمستشفيات الأهلية بشرط تقديم خدمات تعليمية وصحية متميزة بأسعار مناسبة لخدمة المصريين.

٢. استخدام نظام الفوتشرز (الكوبونات أو الكروت الذكية التعليمية والصحية) لتحويل الدعم الشامل وغير المباشر للخدمات التعليمية والصحية الى برنامج دعم نقدية فى صورة كوبونات نقدية بحيث توزع هذه الكوبونات على المواطنين المستحقين لتلقى هذه الخدمات الهامة سواء من مدارس ومستشفيات عامة أو خاصة التى ستتنافس بدورها على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

٣. اعادة النظر فى منظومة التليم الجامعى والدراسات العليا الحكومية.

٤. احلال مظلة التأمين الصحى الجديدة (تم اعداد قانون جديد) محل المنظومة الحالية، مع عمل مراجعة للقانون الجديد فى ضوء ما المستجدات خلال السنوات القليلة الماضية.

دمج منظومة الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى:

١. قيام البنك المركزى بمزيد من تطوير منظومة وسائل الدفع الإلكترونية لكى تصل سرعة التسوية فيها الى الوقت الانى Real Time، كذلك ايجاد نظام الكترونى

لتتبع المعاملات النقدية Cash Payments حتى تتمكن الدولة من الرقابة عليها لتقليل حدة المضاربات على اسعار الاصول خاصة العقارات ومنعا لعمليات غسل الاموال فضلا عن قيام الحكومة بتحصيل الضرائب المستحقة على تلك المعاملات.

٢. تطوير الحكومة لمنظومة التمويل العقارى فى كل من السوق الاولى والسوق الثانوى، وكذلك تبسيطها لإجراءات التسجيل والاشهار لكافة الممتلكات حتى لا يلجأ الافراد الى التعامل النقدى.

٣. تشجيع المشروعات الافراد، خاصة الشباب على القيام بمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر خاصة فى مجال الصناعات المغذية وومنحهم الضمانات والمزايا الكافية حتى يتمكنوا من النمو المستدام.

٤. تقديم مزايا ضريبية لفترة خمس سنوات على الاقل لأصحاب المشروعات فى الاقتصاد غير الرسمى حتى تضمن دمجهم مع الاقتصاد غير الرسمى.

إصلاح منظومة مناخ الاستثمار ومزاولة نشاط الاعمال:

١. اعداد قانون موحد للاستثمار (تقوم حكومة م. محلب بإعداده حاليا) يضمن ان يتعامل المستثمر (المصرى والعربى والأجنبى) مع جهة واحدة وهى الهيئة العامة للاستثمار وفى أقل فترة زمنية مع جهة واحدة وهى الهيئة العامة للاستثمار وفى أقل فترة زمنية ممكنة مع إيجاد آليات لتسوية كافة المنازعات مع المستثمر. كما يضمن له اتخاذ إجراءات الافلاس والتخارج بشفافية وفى فترة وجيزة.

٢. وضع قانون جديد للتصرف فى أراضى الدولة سواء بالانتفاع أو بالبيع بشكل شفاف ويضمن سعراً عادلا للطرفين.

٣. الاستمرار فى التعاون والتنسيق بين الوزارات ذات الصلة للاستمرار فى تنفيذ البرنامج الشامل لتحديث البنية التشريعية خاصة الاقتصادية والمالية.

٤. التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى وباقى الوزارات ذات الصلة بالمساهمة فى استكمال بناء وتعزيز شبكة الامان الاجتماعى ضمن منظومة اوسع للحماية

الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر خاصة فى مجا الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية.

٥. الاستمرار فى الجهود الرامية لدعم مشروعات الخدمات الاساسية البنية الاساسية بقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتوسيع الرقعة المأهولة بالسكان من وضعها الحالى البالغ نحو ٧,٧% الى ٢٠% بنهاية فترتى البرنامج بهدف الخروج من الوادى الضيق لتعزيز التنمية والنمو المستدام وفى هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى ما يلى :

- مواصلة تنفيذ شق القناة الموازية وانتهاء التحالف الفائز من مهمة رسم المخطط العام لتنمية محور قناة السويس ثم البدىء فى تنفيذ المراحل المختلفة للمشروع باعتباره الخطوة الاساسية فى تحقيق الاستقرار الأمنى فى سيناء وتعميرها، وبحيث يتم تمويل تلك المشروعات التنموية برأس مال مصرى.
- البدء فى تنفيذ باقى المشروعات القومية مع إعادة رسم الخريطة الإدارية لمصر بإنشاء خمس محافظات جديدة لها ظهير صحراوى وكذا بأن يكون لها مطلات على موانى البحرين الأبيض والأحمر وإنشاء مزيد من المطارات والمناطق الصناعية.
- البناء على ما تم استثماره فى مشروع توشكى فى إطار انشاء دلتا جنوب الوادى بحيث يتم إقامة مجتمع عمرانى متكامل من الخدمات الاساسية والبنية التحتية والصناعات التعدينية والتحويلية وإضافة ما يزيد عن النصف مليون فدان زراعى للرقعة الزراعية. وكذلك استصلاح باقى المساحات القابلة للزراعة فى شرق العوينات وسيناء والساحل الشمالى ووادى النطرون.
- التجهيز لمؤتمر المانحين لعرض تلك المشروعات القومية والاستثمارية العملاقة لتمويلها من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات المالية والدولية والاقليمية.
- رفع درجة تنافسية الاقتصاد المصرى بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر لتقليل درجة وقوة الممارسات الاحتكارية للشركات الضخمة بسوق المنتجات بغية تقليل قدرتها على رفع الاسعار

بالتعاون مع الأجهزة الرقابية للدولة. وفى هذا الخصوص من الضرورى إعادة النظر فى دور كل من بنك ناصر الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

المحور الرابع

التجهيز للإنطلاق

بعد تحقيق النجاح فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى من خلال المحاور الثلاثة السابقة يبقى امام صانع السياسة الاقتصادية أهم التحديات التالية التى ستواجه اقتصاد مصر فى المستقبل المنظور، ستتلخص فيما يلى :

- تقليص دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى من خلال تبنى فلسفة المبادرة الفردية ودور رائد للقطاع الخاص فى إطار من الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق (بما ينسجم وطموحات شعب مصر).
- تحقيق التنمية الاقتصادية المعمرة والشاملة من خلال الاستمرار فى الجهود الرامية للخروج من الوادى الضيق وتنويع مصادر الدخل والموارد من النقد الأجنبى وزيادة القيمة المضافة من الموارد الطبيعية فضلا عن تحسين مستوى الإنتاجية.
- الاستمرار فى بذل الجهود الرامية لزيادة مستوى التشغيل وخلق مزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة لتصل إلى الحدود المقبولة والطبيعية من خلال تنفيذ مشروعات الخروج من الوادى الضيق. من أمثلة ذلك مشروع تنمية محور قناة السويس ومشروع الساحل الشمالى الغربى ومشروع المثلث الذهبى فضلا تعمير سيناء وحلايب وشلاتين والصعيد توشكى بحيث تبلغ المساحة المأهولة بالسكان نسة لا تقل عن ٢٥% من المساحة الإجمالية لمصر.
- الاستمرار فى مضاعفة جهود تحسين مناخ الاستثمار لجذب مزيد من الاستثمارات (المحلية والعربية والأجنبية).

- تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال رفع كفاءة شبكة الحماية الاجتماعى لضمان توزيع عادل لثمار النمو ومحاربة الفقر وتكميش الفجوة بين الاغنياء والفقراء، ومحاربة بؤر الفساد.
- تعظيم الاستفادة الكاملة للطاقات السياحية الكامنة لمصر، خاصة السياحة الصحراوية فى الوادى الجديد وخاصة مناطق الواحات.